التجربة اليابانية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسقاطها على التجربة الجزائرية

د. براق عيسى
جامعة سعد دحلب/ البليدة

سيد وائل براق
جامعة محند أولحاج/البويرة

الملخص:

تعد التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، حيث يعد دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً، وعلينا هنا أن ندرس أسباب نجاح التجربة اليابانية وتوظيف ذلك في تجربتنا الجزائرية طالما توجد هناك قواسم مشتركة بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة اليابانية، التجربة الجزائرية.

Abstract

The Japanese experience in the development of small and medium enterprises is one of the richest international experiences, although they are mainly dependent on direct support from the state, where is the role of the private sector in supporting this sector marginally, and we are here to examine the reasons for the success of the Japanese experience and employment it in the Algerian experience, as long as there are common denominators between two countries.

Key words: the development of small and medium enterprises, the Japanese experience, the Algerian experience.

المنارة للاستشارات

مقدمة :

بلغ عدد سكان اليابان 125.95 مليون نسمه عام 2012، ومساحتها 377 ألف كم^2. وتحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجما كبيرا في الاقتصاد الياباني كما الاقتصاديات الأخرى، لكنها في اليابان تتميز بقدراتها الكبيرة على تصدير منتجاتها. ويعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الصين، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.

ومع أن الاقتصاد الياباني مر بعدة مراحل منذ الحرب العالمية الثانية التي خرج منها مدمرا، إلا أنه استطاع أن ينهض بشكل سريع وقوي، ومن أسرار نجاح اليابان في نهضته أنه بنى هذه النهضة الصناعية معتمدا بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل فيما بينها مكونة تلك المؤسسات الصناعية العملاقة، وكان لاعتماد اليابان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي 99.7٪ من عدد المؤسسات وتشغل حوالي 70٪ من اليد العاملة، كقاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية أن انخفضت نسبة البطالة وزاد الإنتاج وتحققت مشاركة ومساهمة الأفراد والأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتراكم لرأس المال يتناسب مع التنمية التي تشهدها اليابان.

اهتمام اليابان بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تصدر تشريعا قانونية خاصا بها سُمي"القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"حيث شدد هذا القانون على ضرورة القضاء على جميع العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة في بداية إنشائها وفي تطورها، مما ساهم ذلك في القضاء على البطالة وزيادة إجمالي الناتج المحلي ورفع مستوى الدخل العام للفرد ما جعل نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم الآن.

المنارة للاستشارات

وهنا نجد أن تجربة الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة التي اعتمدت في السنوات الماضية وكلفت مبالغ طائلة قد ساهمت في ديمومة النشاط التجاري فحسب من دون أن تؤسس لقاعدة صناعية إنتاجية من شأنها أن تدعم الاقتصاد الوطني في المدى القريب، بل إن جل هذه المشاريع كانت تجارية بحتة ذات منافع محدودة من جهة ومن جهة ثانية بعيدة جدا عن متابعة الدولة خاصة في ظل عدم وجود قانون ينظم أعمالها ودراسات توجهها بالشكل السليم والصحيح، فنقص الخبرة وقلة الدعم يجعل هذه المشاريع فاشلة في مراحلها الأولى وذلك نظراً لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة، لأنها تحتاج لقانون ينظم عملها من حيث إيجاد آليات لتسويق الإنتاج، وهذه نقطة مهمة جدا في ظل غزو البضائع المستوردة لأسواقنا ما يؤدي إلى عدم تكافؤ فرص المنافسة.

وأيضاً تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإعفاءات الضريبية في المراحل الأولى، وحمايتها من الإفلاس بسبب الأزمات الاقتصادية، وتوفير حوافز جديدة لدعم توسع أعمالها.

إن هذه التجربة الفريدة التي قادت اليابان إلى مصاف الدول المتقدمة لابد أن يسلط عليها الضوء للاستفادة منها واستخلاص العبر والأساليب التي يمكن أن تطبق في بلدان العالم الثالث، فالجزائر ومن خلال مختلف المراحل التي مرت بها في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تشهد ضعفا في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التطوير، لذا لعله يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية في معالجة النقائص وسد الخلل في سياسة وإستراتيجية الدولة التي تريد ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إشكالية البحث: ما هي إمكانية تطبيق التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

أهمية البحث: تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به

المنارة للاستشارات

من قبل كل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة والتغلب على مشاكل البطالة والفقر من جهة أخرى. يلقي هذا البحث الضوء على أبعاد هذه التجربة محاولة في المساهمة بإيجاد حلول يمكن تطبيقها في التجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: التجربة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الياباني

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد لها، فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة، والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999م على أن المؤسسات الصغيرة بالشكل التالي:

القطاع	عدد العاملين
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل

وكالة التعاون الدولي اليابانية (تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) حددت خمس وظائف رئيسية تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تصنف على النحو التالي:[1]

[1] Philippe Régnier: "**Japanese small enterprise development cooperation overseas: linkages with Japan's industrial organization and Ties with Japanese SME's**", Institute of Development Studies, Geneva, Switzerland, November 2006, P4.

المنارة للاستشارات

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر المساهم الرئيسي في النشاط الاقتصادي الوطني؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وذلك بفضل مرونتها والقدرة على التخصص؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي لتوفير المنتجات والخدمات من مصادر خارجية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي وظائف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في جميع مستويات المجتمع، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من المساهمين الرئيسيين في التنمية الاقتصادية الإقليمية والمحلية والمجتمعية.

2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني

اليابان من الدول القلائل التي تنشر الإحصائيات الأكثر تفصيلا وتعقيدا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فحسب وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثيرة للإعجاب:[1]

- **عدد ضخم:**

عادة تعرف اليابان بعلامة منجاتها الدولية مثل: سوني، تويوتا، نيكون، ميتسوبيشي وسوزوكي ...الخ، ومع ذلك لا تمثل هذه المؤسسات الكبرى وغيرها سوى 0.3٪ من إجمالي المؤسسات القائمة في اليابان حوالي 13430 في العام 2005. المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 20 عامل تمثل الجزء الأكبر في الاقتصاد الياباني بحوالي 87.2٪ (4102169 مؤسسة)، في حين أن المؤسسات المتوسطة تمثل 12.5٪ (587440 مؤسسة).

[1] ibid, P8-9.

المنارة للاستشارات

- **مساهمة عالية في توفير مناصب العمل:**

حوالي 12.5٪ من المؤسسات المتوسطة (بين 20 و300 عامل) تساهم بتشغيل 44.9٪ من عدد العمالة، إلى جانب المؤسسات الصغيرة التي تشغل 25.3٪. أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر مناصب عمل لأكثر من ثلثي مجموع العمالة في اليابان 70.2٪ في مقابل المؤسسات الكبيرة التي تشغل 29.8٪ فقط.

- **مساهمة كبيرة في القيمة المضافة:**

تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة كبيرة ففي 2005 بلغت المساهمة حوالي 11.2٪ و45.6٪ على التوالي أي 56.8٪ مجتمعة في مقابل المؤسسات الكبرى بحوالي 43.2٪ وهنا يبرز الدور الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني.

- **مساهمة عالية في مبيعات الجملة:**

المساهمة في إجمالي المبيعات في مجال البيع بالجملة هو أكثر إثارة للانتباه عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الصغيرة نجد 31.8٪ والمتوسطة 32.7٪، أما المؤسسات الكبيرة فتساهم بـ 35.7٪ من مجموع مبيعات الجملة.

- **تركيز كبير في البيع بالتجزئة:**

تمثل المؤسسات الصغيرة الغالبية في مبيعات التجزئة 54.2٪ مقابل 27.9٪ للمؤسسات الكبيرة، وفقط 17.9٪ للمؤسسات المتوسطة. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسود بشكل واضح في مبيعات الجملة بحوالي 72.1٪.

- **المساهمة في تكوين رأس المال المحلي للاستثمار:**

تهيمن المؤسسات الكبرى على حقل تكوين رأس المال المحلي بسبب ميلها الكبير للاستثمار وذلك بحوالي 60.9٪، غير أننا نلاحظ أن المؤسسات المتوسطة تساهم أيضا في تكوين رأس المال المحلي من خلال مساهمتها بحوالي 39.4٪ وهي نسبة قريبة من النصف ولها دلالتها في مؤشر الاستثمار.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم 1: هيكل الصناعة اليابانية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

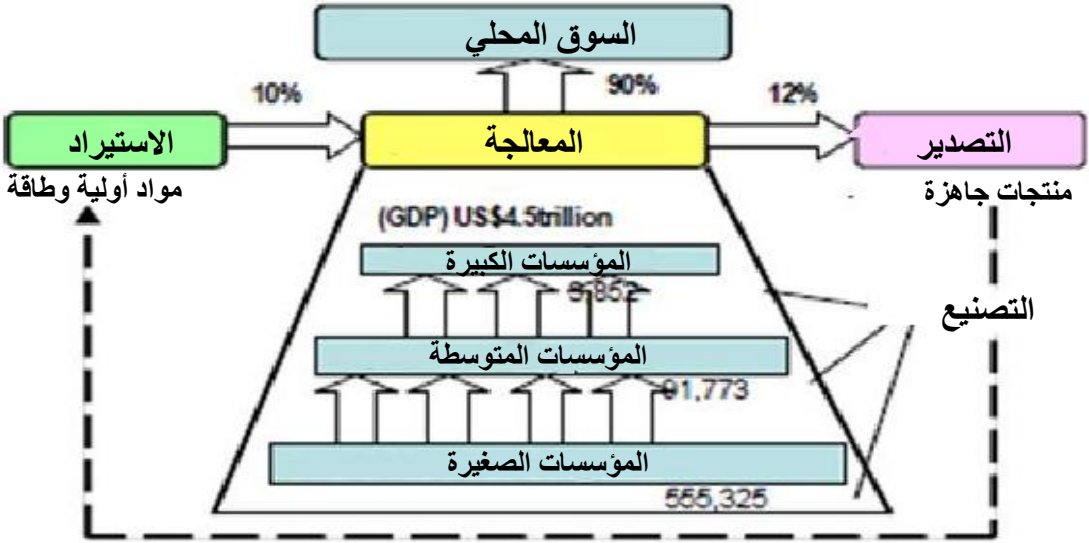

Source: Philippe Régnier: "**Japanese small enterprise development co-operation overseas: linkages with Japan's industrial organization and Ties with Japanese SME's**", Institute of Development Studies, Geneva, Switzerland, November 2006, P9.

من خلال الرسم يتضح لنا أن الصناعة اليابانية صناعة متكاملة تقوم أساسا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن نواتج هذه المؤسسات توجه نحو السوق المحلية لتغطية الطلب المحلي، نسبة 90٪ تدل على أن الصناعة اليابانية مرتبطة بالطلب المحلي على عكس الحال في الدول المصنعة الكبرى الأخرى. ومع أنه ينظر إلى اليابان على أنه اقتصاد عالي الأداء يعتمد على التصدير ويحقق فائض في الميزان التجاري فهو في المقام الأول اقتصاد موجه نحو السوق المحلية.

3. سياسات الحكومة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة

هيكل ومضمون سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان معقد إلى حد ما كما يتضح من الرسم البياني أدناه:

المنارة للاستشارات

الشكل رقم 2: سياسات الحكومة اليابانية في تنمية المؤسسات الصغيرة

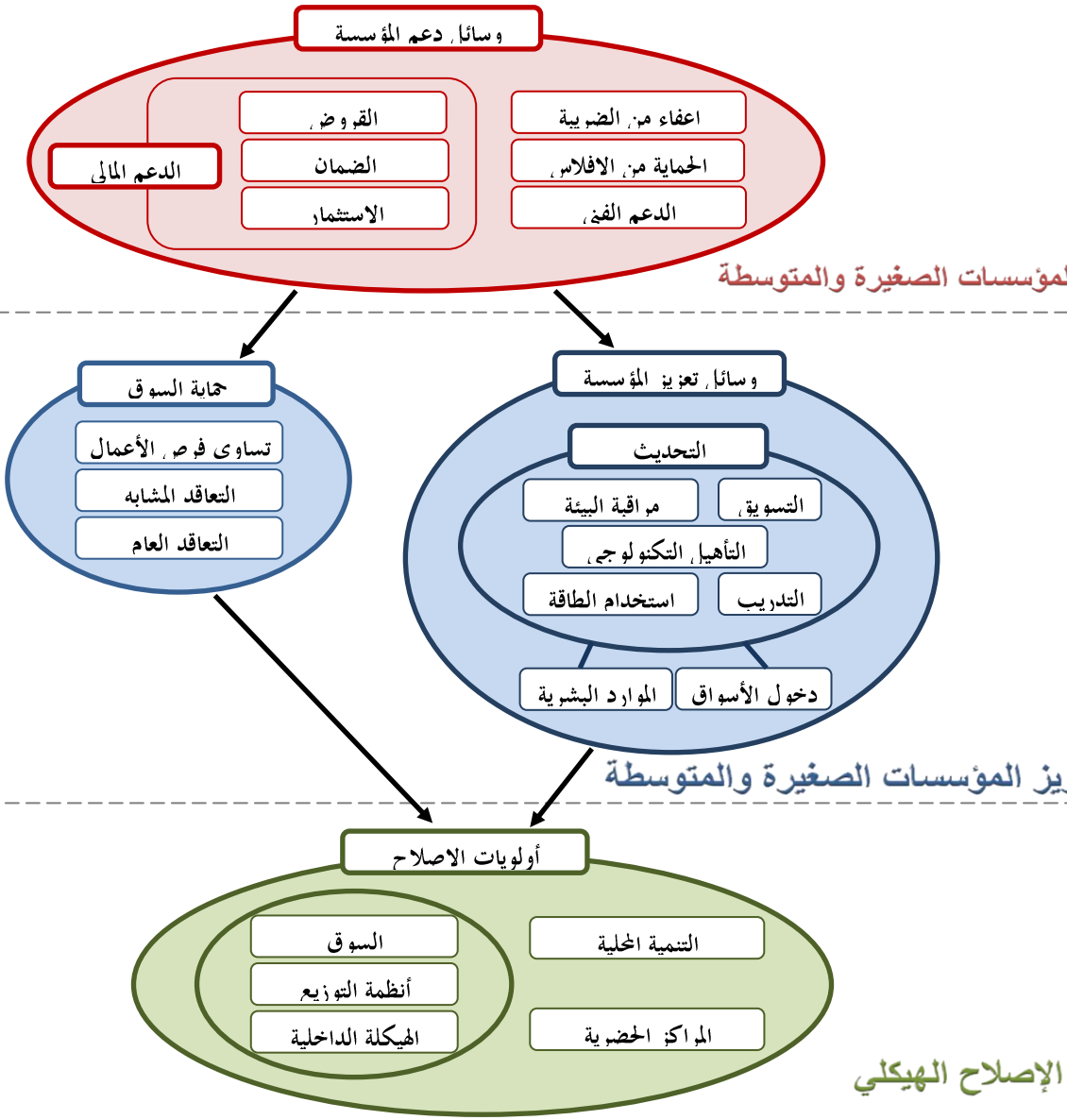

المصدر: الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة.

المنارة للاستشارات

كانت السياسة التي اعتمد عليها القانون قبل التعديل تعتمد على محاولة ردم الفجوة الإنتاجية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة، بينما اعتمد القانون المعدل على سياسة تطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة المستقلة لتحقيق التنمية للاقتصاد الياباني.

كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المؤسسات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المؤسسات والعمال.

كما أن المؤسسات الصغيرة والموسطة تعمل من خلال أطر مؤسسيه تُقدم لها التراخيص وتُمد بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (METI)وهي الجهة المسئولة عن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية هذه المؤسسات من الإفلاس وسياسات إعفاءها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل.

1.3. سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1.3. التمويل

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ويتمثل أهمها فيما يلي:

- **البنوك التجارية:** التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات

- **هيئات التمويل الحكومية:** هناك هيئات حكومية تمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولديها فروع عديدة منتشرة في مناطق مختلفة من اليابان، وهذه الهيئات هي:
  - ✓ Small Business Finance Corporation
  - ✓ Shoko Chukin Bank
  - ✓ National Life finance Corporation
- **نظام ضمان القروض** المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم به Credit Guarantee Corporation والتي تمتلك 52 فرعاً منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان، من خلال هذا النظام يتم التأمين على المشاريع الصغيرة خوفا من مخاطر الإفلاس، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهريًا وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

2.1.3. الإعفاء من الضرائب

اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات متعددة تتعلق بالإعفاء من الضرائب لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعل من أهمها:

- الإعفاء من ضريبة العمل؛
- الإعفاء من ضريبة العقارات؛
- تخفيض على ضريبة الدخل؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
- نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة؛
- نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

3.1.3. الدعم الفني

أ. مؤسسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المنارة للاستشارات

أنشئ نظام خاص بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم من خلاله الأخصائيون بتقديم الخدمات الإرشادية والذي تشرف عليه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) ولعل من أهم خدماتها:[1]

- إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة؛
- الرد على استفسارات أصحاب المؤسسات الصغيرة؛
- دراسة الوضع القائم للمؤسسات الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها؛
- دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المنشأة الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك.

كما تعتبر أيضا منظمة "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار المحلي SMRJ" وهي مؤسسة عمومية لها شبكات متفرعة في جميع أنحاء اليابان، من المنظمات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

- دعم الأعمال الجديدة (صندوق الاستثمار، الحاضنات، مطابقة النشاط)؛
- الدعم الاداري (القروض، الترقية، الاستشارات)؛
- دعم الأنشطة (نظام الإغاثة، دوران الخزينة)؛
- ترقية الأراضي (المجمعات الصناعية، التنمية المحلية)؛
- الدعم المعلوماتي.

ب. مراكز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في كل محافظات اليابان (47 محافظة) توجد مراكز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الشبكة التي تغطي كافة أنحاء اليابان ينشطها أكثر من 15000

[1] سمير زهير الصوص: "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة"، مكتب محافظة قلقيلية، فلسطين، 2010، ص22- 24.

المنارة للاستشارات

مستشار معظمهم من القادمين من القطاع الخاص وبعضهم مستشارين متقاعدين من المؤسسات الكبرى، هذه الشبكة تمثل الدعم الحقيقي الذي يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو وتخطي عقبات الإفلاس والانهيار.

4.1.3. الحماية من الإفلاس

تعتبر سياسة الحماية من الإفلاس إحدى السياسات الهامة الموجهة لتشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة، حيث تقوم بتطبيقها مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن الانضمام لهذه الخدمة عن طريق المساهمة بقسط تأميني شهري، تقوم بموجبه هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية (JASMEC) بسداد ديون المؤسسات الصغيرة المتعثرة حتى لا يكون إفلاس المشروع سبباً في إفلاس مؤسسات أخرى.

2.3. سياسة تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم اعتماد مجموعتين من السياسات تستهدف الأولى المؤسسات والثانية السوق التي تنشط فيه.

المجموعة الأولى: بها وسائل متنوعة تستهدف تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل على مستواها الخاص، من تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشمل التدريب التقني والمالي في مختلف المجالات مثل الوصول إلى المعلومات التجارية ودخول الأسواق، وتطوير التكنولوجيا، واستخدام الطاقة ومراقبة البيئة، والموارد البشرية، الخ ...

أ. التدريب

أعدت الحكومة اليابانية برامج تدريبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمؤسسات الصغيرة يسمى Institute for Small Business Management and Technology ويقدم المعهد البرامج التالية:

المنارة للاستشارات

- برنامج تدريب المديرين، وذلك نظراً لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسئولين عن المؤسسات الصغيرة.
- برنامج التدريب الفني، حيث يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العامل.

ب. الإدارة

تهدف البرامج الإدارية إلى إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.

ج. التسويق

يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المؤسسات ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. وفي نفس الإطار تنشر الحكومة اليابانية بشكل دوري خططها بشأن مشترياتها من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

المجموعة الثانية: سياسات تهدف إلى تعزيز أسس الأعمال الصغيرة من خلال تأمين الوصول إلى الأسواق، خاصة في مجالات:

- فرص الأعمال المتساوية: وهذا يعني حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الممارسات الخاطئة من طرف المؤسسات الكبيرة أو من اختلال في السوق (المنافسة غير المشروعة)،

- التعاقد المشابه: وهذا يعني تعزيز الممارسات الجيدة في مختلف أنواع الروابط بين عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها أو كموردين أوكلاء للمؤسسات الكبيرة،

المنارة للاستشارات

- التعاقد العام: فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول بكل حرية للمناقصات العامة، وعدم هيمنة المؤسسات الكبيرة وحدها.

- التعاقد الفرعي: تَبين حتى الآن أن نحو 75٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن مؤسسات متعاقدة مع المؤسسات الكبيرة، وأن نحو 60٪ من المؤسسات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة، من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات حيث تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات ومهمات السكك الحديدة والآلات الالكترونية، إلى غير ذلك.

- إتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة، بحيث وضعت اليابان نظم الحماية وتقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، وقد اتبعت نظام الحواجز الجمركية واعتبرتها الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي خاصة سوق الالكترونيات، حتى تقدمت الصناعات الالكترونية واكتسبت ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، وأصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

3.3. سياسة الإصلاح الهيكلي

مجموعة من السياسات التي تدعم الإصلاح الهيكلي في المجالات ذات الأولوية، حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الصعوبات مثل التسويق والتوزيع. والإصلاح الهيكلي يشمل أيضا تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة، حيث يتم تشجيع التنمية المحلية، أو في بعض المناطق والمراكز الحضرية التي تحتاج إلى تنشيط اقتصادي واجتماعي.

كما وضعت اليابان قانوناً يشجع على تحديث الصناعات الصغيرة بهدف مسايرتها لحالات التطور في البيئة الاقتصادية، من خلال إنشاء نظام للتنمية التكنولوجية وتحديث المعدات وتم تخصيص أشكال متنوعة من المساعدات لتحديث الصناعات الصغيرة بحيث تتكامل مع الصناعات الكبيرة.

المنارة للاستشارات

ثانيا: التجربة الجزائرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للجزائر

يرى البعض أنه وحتى بداية التسعينات لم توجد هناك نصوصا قانونية تحدد وتضبط مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان يخضع تعريفها للظروف – تم تعريفها خارج دائرة المؤسسات العمومية الكبرى – وفي هذا الصدد يمكن تعريف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على المنشور رقم 01- 18 المؤرخ في 2001/12/12 كما يلي[1]:

أ/ عدد عمال يتراوح بين 1 و250 عامل؛

ب/ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛

ج/ الاستقلالية القانونية؛

د/ مؤسسة إنتاج السلع و /أو الخدمات.

2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند نهاية عام 2011 حوالي 659309 مؤسسة، تشغل هذه المؤسسات ما يقارب عن 1724197 أي أكثر من مليون ونصف عامل. كما بلغ عدد المؤسسات الجديدة المنشأة خلال 2011 حوالي 22442 مؤسسة منها 95.63٪ مؤسسة صغيرة، كما تم شطب 9189 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نتيجة توقفها عن النشاط.[2]

ونلاحظ أن إنشاء وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على الشكل التالي:

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01- 18 المؤرخ في 2001/12/12.

[2] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، "نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011"، رقم 20، مارس 2012، ص16.

المنارة للاستشارات

الشكل رقم 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

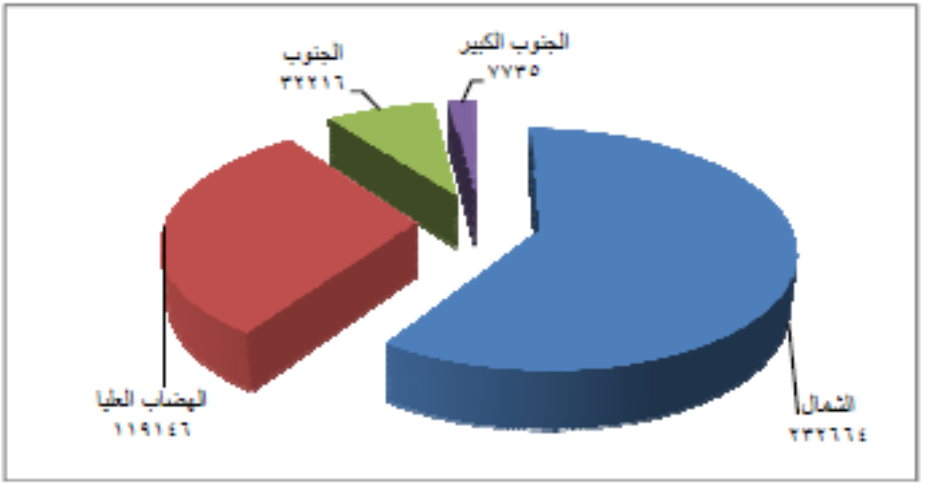

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، "**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011**"، رقم 20، مارس 2012، ص26.

3. سياسات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.3. سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.1.3. التمويل:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجتها للتمويل وذلك لنقص مواردها. لكن نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن تلبية رغبات زبائنه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق

المنارة للاستشارات

ومتطلبات العصر الحديث. ولعل أهم المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- وجود تمييزا واضحا بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال منح القروض، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية، فالمؤسسات العمومية وخاصة الكبرى منها مازالت تحظى بامتيازات خاصة لدى البنوك العمومية، نظرا إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد؛

- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية، لتعويض درجة المخاطرة؛

- مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشروعات؛

- غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار محدودة وغير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة؛

- طول إجراءات منح القروض للمشروعات الصغيرة؛

- الشروط القاسية التي وضعها بنك الجزائر على القروض البنكية، والمتمثلة في التمويل البنكي المحدد بـ 30% من مبلغ حجم الاستثمار، وتحديد سقف التمويل للمبالغ الاستثمارية بـ 30 مليون دينار لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم، و10 مليون دينار لإنشاء مؤسسات فردية وتضامنية.

وهذه الإجراءات قد لا تشجع على الاستثمار وإنعاش الاقتصاد بل تنعكس سلبا على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كمعدل النمو والتشغيل، وهذا ما دفع جزءا من الادخار الخاص نحو التوجه الى الاستثمارات غير المنتجة التي يغلب عليها طابع المضاربة، بالإضافة إلى تدني نسبة انجاز المشاريع الاستثمارية المعتمدة.

[1] بابا عبد القادر: "مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل 2006، ص152.

المنارة للاستشارات

ضمان القروض: يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسة الوحيدة التي تتكفل بتقديم ضمانات على القروض حيث تم منح مبلغ 3275 مليون دينار جزائري خلال سنة 2011 إلا أن عدد الضمانات غير كافية ويعتبر عددها قليل جدا.

الجدول رقم 1: عدد الضمانات التي قدمها صندوق ضمان القروض الجزائري في 2011

	النشأة	التوسيع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	76	62	138
الكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	4 105 804 253	5 302 096 175	9 407 900 428
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	2 455 413 716	3 307 486 343	5 762 900 059
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%60	%62	%61
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	1 279 558 401	1 995 327 195	3 274 885 596
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%52	%60	%57
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	16 836 295	32 182 697	23 731 055
عدد مناصب الشغل التي ستنشأ	1 178	3 356	4 534
الأثر حسب الشغل المنشأ (دج)			
استثمار حسب الشغل	3 485 403	1 579 886	2 074 967
القرض حسب الشغل	2 084 392	985 544	1 271 041
الضمان حسب الشغل	1 086 213	594 555	722 295

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011**"، رقم 20، مارس 2012، ص38.

2.1.3. الدعم الفني:

نقص المعلومات عن أسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات

المنارة للاستشارات

الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.

2.3. سياسة تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2.3. التكوين:

غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة، في نقص مراكز التكوين والتأهيل المتخصصة، وفي تكوين العمال والمسيرين، وهذا ما يشكل عائقا كبيرا أمام تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية هذه المؤسسات.

2.2.3. التسويق:

عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والحكومة من جهة أخرى بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع.

3.2.3. الدعم الإداري:

من بين العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهي نمو القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية، وهو ما يتناقض تماما مع أهداف السلطات العمومية في توجهات السياسة الاقتصادية. بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات الإدارية وتداخل المسؤوليات ومشاكل العقارات، كعدم وجود المكان المناسب لإقامة المؤسسات وارتفاع أسعار الأراضي، يشكل عائقا آخر يحد من تطور الاستثمار الخاص.

ناهيك عن الإجراءات الجمركية المعقدة التي تتميز بالبيروقراطية. فالجزائر لا زالت تعيش في ظل واقعين مناقضين هما: من جهة الخطاب الرسمي القائم على تشجيع

المنارة للاستشارات

الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يعكس الواقع ممارسات مليئة بالصعوبات والعراقيل.[1]

3.3. سياسة الإصلاح الهيكلي

هناك عدة برامج فيما يخص هذه العملية وكلها تهدف إلى ترقية وتطوير المؤسسات الجزائرية، ومنها:[2]

1. البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي: وضع من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الصناعية. تتجلى أهدافه من خلال النقاط الأساسية التالية:

- عصرنة المحيط الصناعي؛
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة؛
- تدعيم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

يتم تنفيذ هذا البرنامج من طرف هيئات تشرف على ذلك، وهي:

المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) تابعة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وهي المكلفة بتسيير برنامج التأهيل، تتمثل مهامه فيما يلي:

- تحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل؛
- وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج؛
- تطوير وترقية برنامج التكوين للأفراد المعنيين بالإشراف على برنامج التأهيل؛
- اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات والتي لها علاقة مباشرة بإصلاحها؛

[1] نفس المرجع السابق، ص153.

[2] عروب رتيبة وربحي كريمة: **" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17- 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص725.

المنارة للاستشارات

- توجد على مستواها الأمانة التقنية والتي يقع على عاتقها دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات الراغبة في الاستفادة من ذلك قبل إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.

صندوق ترقية التنافسية(FPCI): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة2000، لقد تم إنشاؤه لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل في شكل مساعدات مالية ذات نوعين:

أ- مساعدات للمؤسسات؛

ب- مساعدات لهيئات الدعم كالمؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة.

2. البرامج الثنائية: ونذكر منها:

- برنامج ميدا MEDA وهو عبارة عن برنامج تعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛

- برنامج GTZ (الهيأة التقنية الألمانية) تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

ومع وجود العديد من برامج التأهيل والإصلاح إلا أنها تخضع لبيروقراطية كبيرة من جهة ومن جهة أخرى عدم شفافية ووضوح عملها من جهة أخرى، هذا ما أدى إلى إفراغها من محتواها وانحرافها عن الدور المنوط بها وهو إصلاح وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: اقتراحات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بناءا على التجربة اليابانية

من خلال المقارنة بين هيكل سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان وفي الجزائر نلاحظ ما يلي:

- ضعف سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غياب سياسة تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم تفعيل سياسة الإصلاح الهيكلي.

المنارة للاستشارات

ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

- **التمويل**
  - ✓ انشاء هيئات مختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط؛
  - ✓ انشاء نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقوم مؤسسة وطنية ذات شبكة متفرعة في كافة انحاء الوطن، من خلال هذا النظام يتم التأمين على مخاطر الإفلاس.
- **الإعفاء من الضرائب**
  - ✓ الإعفاء من ضريبة العمل؛
  - ✓ الإعفاء من ضريبة العقارات؛
  - ✓ تخفيض على ضريبة الدخل؛
  - ✓ تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
  - ✓ نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المؤسسات الصغيرة؛
  - ✓ نظام ضريبي يشجع إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

- **الدعم الفني**

إنشاء نظام خاص بالدعم الفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزع عبر كامل بلديات الوطن، يقوم من خلاله الأخصائيون بعمل ما يلي:

- تقديم الخدمات الإرشادية والمعلومات الفنية والتقنية من بداية فكرة مشروع المؤسسة إلى غاية النشاط.
  - ✓ إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة؛
  - ✓ الرد على استفسارات أصحاب المؤسسات الصغيرة؛
  - ✓ دراسة الوضع القائم للمؤسسات الصغيرة والتغلب على العقبات التي تواجهها؛

المنارة للاستشارات

- ✓ دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المنشأة الصغيرة وتقديم الإرشادات الخاصة بذلك؛
- ✓ دعم الأعمال الجديدة (صندوق الاستثمار، الحاضنات، مطابقة النشاط)؛
- ✓ الدعم الإداري (القروض، الترقية، الاستشارات)؛
- ✓ دعم الأنشطة (نظام الإغاثة، دوران الخزينة)؛
- ✓ ترقية الأراضي (المجمعات الصناعية، التنمية المحلية)؛
- ✓ الدعم المعلوماتي.

– الحماية من الإفلاس

إنشاء هيئة تتكفل بدعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الإفلاس من جهة، ومن جهة أخرى تفعيل دور صندوق ضمان القروض وجعل أعماله أكثر مرونة وسرعة.

– التدريب

اقتراح برامج لتدريب أصحاب المؤسسات ورفع مهاراتهم:

- ✓ برنامج تدريب المديرين، وذلك نظراً لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسئولين عن المؤسسات الصغيرة؛
- ✓ برنامج التدريب الفني، لرفع مستوى مهارة العامل.

– الإدارة

إيجاد مناخ صحي لنمو المؤسسات الصغيرة عن طريق تحسين مجالات الإدارة بها وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل.

- التسويق

- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها مساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات التصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج. كما يلزم

المنارة للاستشارات

القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للحصول على العقود الحكومية؛

- ✓ - إتباع سياسة تجارية خاصة لحماية الصناعات الصغيرة، مثل تقييد الاستيراد وبعض الإجراءات الخاصة بإعانة الصادرات، وإتباع نظام الحواجز الجمركية التي تعتبر الوسيلة الأساسية لحماية المستهلك المحلي.

- **الإصلاح الهيكلي**

دعم الإصلاح الهيكلي في المجالات ذات الأولوية، حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الصعوبات مثل التسويق والتوزيع. وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصحراوية، وتشجيع التنمية المحلية، وفي بعض المناطق التي تحتاج إلى تنشيط اقتصادي واجتماعي.

المراجع والهوامش:

المراجع

باللغة العربية

- ✓ بابا عبد القادر: **"مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر"**، الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17- 18أفريل 2006.
- ✓ سمير زهير الصوص: "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة"، مكتب محافظة قلقيلية، فلسطين، 2010.
- ✓ عروب رتيبة وربحي كريمة: **" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

المنارة للاستشارات

الدول العربية، 17- 18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

- ✓ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01- 18 المؤرخ في 2001/12/12.
- ✓ وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، "**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011**"، رقم 20، مارس 2012.

باللغة الانجليزية

- ✓ Philippe Régnier: "**Japanese small enterprise cooperation overseas: linkages development with Japan's industrial organization and Ties with Japanese SME's**", Institute of Development Studies, Geneva, Switzerland, November 2006.

المنارة للاستشارات